



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية، التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:



مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في

بيئة الأعمال الجزائرية

— دراسة إستبائية لعينة من المهنيين والأكاديميين بولاية ورقلة—2022-2023

من إعداد الطالبين:

• قندوز عبد القادر

• زيدوري هشام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أ.د/ صديقي فؤاد
مشرفا ومقررا	أ.د/ مقدم خالد
مناقشا	أ.د/ كويسي محمد

السنة الجامعية: 2023/2022



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في

بيئة الأعمال الجزائرية

— دراسة إستبائية لعينة من المهنيين والأكاديميين بولاية ورقلة—2022-2023

من إعداد الطالبين :

• قندوز عبد القادر

• زيدوري هشام

نوقشت وأجيزت عن ابْتاريخ: 2023/06/..

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أ.د/صديقي فؤاد
مشرفا ومقررا	أ.د/مقدم خالد
مناقشا	أ.د/كويسي محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

اهدي تخرجي لأبي وامي حفظهم الله وادامهم ذخر وتاج على راسي،
فقد انتظروا سنين ليروا أبنهم الوحيد بما يملحوا أن يروه فيه اهدي
تخرجي لكل صديق ورفيق درب في مختلف مراحل الدراسة اهدي
تخرجي لأساتذتي من الابتدائية إلى الإعدادية، إلى الثانوية الى اساتذتي
ودكاترتي في الجامعة الذين تعلمنا منهم الكثير الكثير جداً، ليس فقط
بالعلم بل بالأخلاق والمحبة والتسامح والتفاني والجد ورأينا من خلالها
الحياة بمنظور آخر حقاً هم شمعة إضاءة لنا الكثير من الطرق لحياتنا.

• قندوز عبد القادر

إهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار “والدي العزيز” وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمه الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب “امي الحبيبة” وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منة تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة “إخوتي وأخواتي” وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير “أصدقائي الأعزاء” بتوفيق من الله، وبدعاء من الام لم يبق سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية، شكرًا لكل من مد لي يد العون وأسأل الله التوفيق لي ولكم.

• زيدوري هشام

شكر وعرّفان

دائما وأبدا الحمد والشكر للمولى عز وجل على نعمه الظاهرة
والباطنة

عدد الأحجار والأشجار وملائكة البحار

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر والعرّفان للأستاذ المشرف الأستاذ مقدم خالد

على كل ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات لإتمام هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والإمتنان لكل

من مد لي يد العون من أساتذة وزملاء ومهنيين

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية ، تم الاعتماد في دراستنا على استبيان تم توزيعه على مستوي ولاية ورقلة حيث شملت عينة الدراسة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبين واساتذة جامعيين، وبالاعتماد في تحليل الاستبيان على برنامج (SPSS).
وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك وجود إمكانية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الأعمال الجزائرية وهذا إما يؤدي إلى تحسين واقع تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة العمال الجزائرية بكل سلاسة ومرونة .
الكلمات المفتاحية: معايير تدقيق دولية، بيئة اعمال جزائرية ، معايير تدقيق جزائرية، بيئة اعمال دولية.

Summary: This research aims to find out the extent to which international auditing standards can be applied in the Algerian business environment. Our study relied on a questionnaire distributed at the level of the state of Ouargla, where the study sample included auditors, accountants experts and university professors, and based on the analysis of the questionnaire on the program (SPSS).

This study concluded that there is a possibility of applying international auditing standards in the Algerian business environment, and this either leads to improving the reality of applying international auditing standards in the Algerian business environment smoothly and flexibly. **Keywords:** international auditing standards, Algerian business environment, Algerian auditing standards, international business environment

Keywords: International auditing standards, Algerian business environment, Algerian auditing standards, international business environment

المحتويات

قائمة المحتويات

رقم	البيان
VI	الإهداء
VIVIVI	الشكر
IV	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تبني معايير التدقيق الدولية
3	المطلب الأول: صدور المعايير الدولية للتدقيق
5	المطلب الثاني: طبيعة البيئة الدولية للتدقيق
7	المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14	المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية
17	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
18	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
21	خلاصة الفصل الأول
22	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
24	المطلب الأول: منهج الدراسة
24	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها
25	المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة
27	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
27	المطلب الاول: خصائص عينة الدراسة
30	المطلب الثاني: مناقشة النتائج

34	خلاصة الفصل الثاني
36	الخاتمة
39	المراجع
44	الملاحق
	الفهرس

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	1-1
24	توزيع عينة الدراسة	1-2
25	يمثل ترميز إجابات العينة	2-2
26	معامل الثبات الكلي للاستبانة	3-2
26	المتوسط الحاسبي ودرجة الأهمية المقابلة له	4-2
27	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	5-2
28	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	6-2
29	توزيع أفراد عينة الدراسة لمتغير المستوى التعليمي	7-2
30	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة المهنية	8-2
31	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة	9-2
32	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الأول: تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية	10-2
33	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الثاني توافق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية	11-2
34	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الثالث المتعلق تكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير	12-2
36	اختبار الانحدار الخطي	13-2

قائمة الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
27	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	1-2
28	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	2-2
29	توزيع أفراد عينة الدراسة لمتغير المستوى التعليمي	3-2
30	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة المهنية	4-2
31	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة	5-2

قائمة الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
45	استمارة الاستبيان	01
48	مخرجات SPSS	02

الرمز	الدلالة بالعربية	الدلالة بالأجنبية
AICPA	المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين	AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	L'ORGANISATION MONDIAL DE COMMERCE
CNC	المجلس الوطني للمحاسبة	CONSEIL NATIONAL DE COMPTABILITÉ
NAA	معايير التدقيق الجزائرية	NORMES ALGÉRIENNE D'AUDIT
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين	INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS
IAPC	لجنة ممارسة التدقيق الدولية	INTERNATIONAL AUDITING PRACTICE COMMITTEE

المقدمة

أ. توطئة:

تعتبر معايير التدقيق الدولية بمثابة المبادئ العامة التي تحكم عملية التدقيق في البيئة الجزائرية والتي يسترشد بها المدقق في تقييم عمله للتأكد من قيامه باستخدام إجراءات التدقيق المناسبة، والتي يراها ضرورية في جميع مراحل عملية التدقيق بدءاً من الإعداد لعمية التدقيق والانتهاء بكتابة التقرير

وتظهر أهمية معايير التدقيق الدولية في البيئة الجزائرية في ضوء الهدف الاساسي لمهنة التدقيق، والذي يتمثل في إضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية المنشورة، وتعتبر هذه المعايير على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمستخدمي التقارير والمعلومات المالية، كما دعت الحاجة إلى وجود معايير جديدة صادرة عن تجمع دولي تصلح للاسترشاد وتطبق في بيئة دولية معين التي لم يصغي لها معايير الأداء المهني أو تعالج مشاكل التطبيق المنبثقة عن معايير الصادرة عن الهيئات العلمية في دول العالم المتقدم، والتي اصحبت لتوفيقا احتياجات سوق العمل في ظل اقتصاد السوق، ولتلبية هذه الاحتياجات صدرت عام 1979 أول مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق بمعرفة لجنة التدقيق الدولية (IAPC) المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، خاصة مع سعيها لجعل مختلف التقنيات الموصلة للمعلومات كالمحاسبة والتدقيق أكثر مع الواقع الدولي كان لابد من تحسين نظام التدقيق في البيئة الجزائرية وفي إطار إصدارها لمجموعة من معايير التدقيق الجزائرية، إلى إيجاد توافق دولي مع المعايير الدولية للتدقيق.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

طرح الاشكالية:

ما مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية:

1- كيف يتم تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية؟

2- إلى أي مدى تتوفق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق؟

3- هل تحتاج معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير؟

الفرضية الدراسة:

الفرضية الدراسة:

- 1_ يتم تنظيم مهنة التدقيق وفقا لمتطلبات للبيئة الدولية.
- 2_ تتوافق بشكل كبير مع البيئة الاقتصادية ومحيط المؤسسات.
- 3- نعم تحتاج ذلك يعود لديناميكية الحركة الاقتصادية.

مبررات الاختيار الموضوع:

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:

- ✓ الميول الشخصي للطلاب للموضوع التدقيق ورغبة منه في الاطلاع على ماهو جديد فيما يخص الموضوع.
- ✓ التطورات التي تشهدها الجزائر في مجال التدقيق.
- ✓ الواقع الذي تعيشه الجزائر في ظل ما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة في الداخل والخارج.
- ✓ يندرج الموضوع ضمن مجال تخصص الدراسة.
- ✓ محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، في مجال تطبيق المعايير التدقيق الدولية في الجزائر.

اهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على معايير التدقيق الجزائرية .
- ✓ التعرف على مقدار توافق معايير التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية
- ✓ معرفة قابلية اصحاب المهنة والأكاديميين للمعايير التدقيق وتوافقها في الجزائر.
- ✓ محاولة تشخيص الواقع المهني وتوافقه مع معايير التدقيق الدولية.

ب. أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع يعتبر من اهم الموضوع، والتي تعتبر من المواضيع الحالية حيث انها تعالج اشكالية تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائر

ت. حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية

الحدود المكانية:

في هذه الدراسة حاولنا معرفة آراء المهنيين ومن محافظي حسابات وخبراء محاسبين وأكاديميين في جامعة ورقلة ضمن حدود مكانية في الجزائر وبالتحديد (ورقلة)

الحدود الزمنية :

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية من إعداد وتحضير استمارة الاستبيان والقيام بعملية التوزيع على عينة الدراسة ومعالجة البيانات خلال الفترة الواقعة بين منتصف شهر وأفريل إلى منتصف شهر ماي لسنة 2023

منهج الدراسة والادوات المستخدمة:

تستدعي طبيعة البحث استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي ضمن الدراسات الاقتصادية، لهذا اعتمادنا على المنهج الوصفي قصد وضع تصور شامل للموضوع وذلك من خلال تحديد المشكل ودراسته بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات، وكذلك اختيار الوسيلة المناسبة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، حيث إن الاستبيان الوسيلة الأنسب بالنسبة لدراستنا الحالية وهو ما سيتم الاعتماد عليه من أجل التحقق من فروض الدراسة.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على عدة مراجع مشكلة من كتب، مقالات، ملتقيات، رسائل جامعية، ووثائق رسمية التي تم الاعتماد عليها في بناء التصور النظري، ودراسة ميدانية من خلال الاستبيان لإثراء الدراسة بالجانب التطبيقي للموضوع.

صعوبة الدراسة:

صعوبة توزيع الاستبيان على مراجعي الحسابات وتحديد تواجدهم.

هيكل الدراسة:

ينقسم البحث الى فصلين اساسيين الفصل الاول يتضمن الجانب النظري حيث يتناول الإطار النظري للمعايير التدقيق وطبيعة البيئة الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية، والفصل الثاني يتضمن الدراسة الميدانية ويشمل علمبختين، ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الاحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية

الفصل الأول:
الإطار النظري للمعايير
الدولية للتدقيق

تمهيد:

يعد التدقيق من المواضيع المهمة خاصة في الآونة الأخيرة، حيث يلعب دورا أساسيا في بث الثقة بين الإدارة والمساهمين، كما يعزز من فرص الاستثمار والتنمية، ونظرا لهذه الأهمية، فقد شهدت مهنة التدقيق تطورات هامة حيث أصدرت الهيئات والمنظمات المهتمة بمجال التدقيق نصوص تنظيمية ومعايير عمل من اجل تحسين جودة التدقيق والرفع من أداء المدقق، وعلى غرار اغلب الدول، عمدت الجزائر مؤخرا إلى إصدار مجموعة من معايير التدقيق لتنظيم المهنة .

إضافة الي ذلك شرعت وزارة المالية منذ شهر فيفري 2016 في إصدار معايير جزائرية تدريجية في شكل مقررات، هذه المعايير مستنبطة من المعايير الدولية للتدقيق كما أصبح من الضروري على المدقق في الجزائر العمل وفقا لهذه المعايير من أجل ضمان الأداء الجيد لمهمة التدقيق، إلا أن تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الأعمال الجزائرية يتطلب وجود الأرضية المناسبة لتحقيق القيمة المضافة من هاته المعايير ذات الصبغة الدولية .

المبحث الأول: تبني معايير التدقيق الدولية:

يحتل التدقيق أهمية بالغة لما يقدمه من معلومات تمم العديد من الجهات كالمساهمين وأطراف المجتمع المالي. وسيتم التطرق في هذا المبحث عن تبني معايير التدقيق الدولية .

المطلب الأول: صدور المعايير الدولية للتدقيق:

الفرع الأول: نشأة المعايير الدولية للتدقيق .

أولاً: نشأتها:

لقد ظهرت معايير المراجعة المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية في اوائل الخمسينيات، حيث شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة سميت لجنة إجراءات، وذلك بهدف وضع وصياغة تلك المعايير وقد نشرت تلك اللجنة تقريرها ، حيث فرقت بين معايير المراجعة وإجراءاتها ذلك لأن الإجراءات ترتبط بالأعمال التي ينبغي ان يقوم بها مراجع الحسابات، اما المعايير فتتعلق بقياس دقة هذه الاعمال والكيفية التي تتم بها ممارسة تلك الأعمال والأهداف الواجب تحقيقها باستخدام إجراءات المراجعة.

وقد أعدت معايير المراجعة الدولية بواسطة لجنة ممارسات المراجعة المنبثقة عن اتحاد الدولية للمحاسبين وذلك بهدف تحقيق الاتساق في ممارسات المراجعة والخدمات المرتبطة بها في مختلف أنحاء العالم. ومما يجدر الإشارة إليه. أن وجود معايير المراجعة لا يؤدي إلى إلغاء الحاجة إلى ممارسة مراقب الحسابات للتقدير المهني عند تنفيذ وجبته المهنية حيث أن كل منهما يؤثر ويتأثر بالأخر. (الاخضر، 2014)

ثانياً: أهمية المعايير الدولية للتدقيق:

تحظى المعايير الدولية للتدقيق بأهمية بالغة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-تعتبر بمثابة المعايير الوطنية.

-تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.

-إن التغيرات مثل العولمة، تحرير التجارة الدولية، وتكنولوجيا ستفرض الحاجة لتوحيد معايير التدقيق، وستكون معايير التدقيق الدولية هي أساس التوحيد.

-إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانساً بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة.

-إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها (هيبه، عوادي، و عمامرة

محمد العيد ، 2017)

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمعايير التدقيق الدولية :

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ، يدرك بأن هذا الأخير جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو اصحاب المال والحوكمات، على الذي يقومون بعملية التحصيل، الدفع وإحتفاظ بمواد بمخازن نيابة عنهم فحسب خالد امين " فإن التدقيق يرجع إلى الحوكمات قدماء المصريين واليونان الذين إستخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المدقيق وقتها يستمع الي القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف علي مدي سلامتها من كل التلاعبات وأخطاء " (بوشامة، 2013-2014)

مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة وزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين وإدارة المحترفة والتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الراس للتدقيق لم يتغير هو إكتشاف الغش والخطاء ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850 ميلاد هو إعتراف والرغبة في وجود نظام محاسبي لإجل التأكد من دقة القوائم (البيانات) المحاسبية للإجل منع إكتشاف الغش التغيير أخر كان إعتراف بوجود الحاجة للتدقيق القوائم المحاسبية من شخص مستقل محايد وقد نص صراحة علي ذلك قانون الشركات 'إنجليزي في سنة 1862، أمر الذي أدى الى تطوير منهة التدقيق وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام لهذه المهنة وفي هذه الفترة لم يتم إعتراف بأهمية الرقابة الداخلية للسبب إعتقاد السائد في ذلك الوقت بان الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بإضافة الي أن التدقيق كان تدقيق تفصيليا لجميع العمليات، و لكن بتقدم الزمن و زيادة حجم العمليات و تطور الانظمة المحاسبية بدا الاعتراف و القبول بالتدقيق بواسطة العينات و خصوصا بعد قضية (البنك الام GENERAL BANK) في بريطانيا لسنة 1895. (التمامي، 2006)

الفرع الثالث: الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الدولية: (هيبية، عوادي، و عمامرة محمد العيد ، 2017)

1-2 .الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): وهو منظمة عالمية مكرسة لخدمة المصلحة العامة، تأسس في 1977/10/07 في ميونخ بألمانيا من خلال 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة مختلفة، مقرها بنيويورك يضم اكثر من 175 عضو شركاء في أكثر من 130 دولة، يمثلون ما يقرب من 3 مليون محاسب في في الممارسة والتعليم والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة

2-2 مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (IAASB): وهو هيئة مستقلة يخدم المصلحة العامة عن طريق وضع معايير عالية الجودة للتدقيق، وهو هيئة معتمدة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين، كما كان يعرف سابقا علي انه لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC).

3-2 .المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA): وهو منظمة مهنية للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة أنشاء سنة 1887 وكان دوره الأساسي في تنظيم عمل شركات المحاسبة، ولقد صادقت ولاية نيويورك علي أول قانون سنة 1896 لتجديد المؤهلات المطلوبة للمحاسب القانوني المعتمد.

الفرع الرابع: أساليب تبني المعايير الدولية للتدقيق والانتقادات الموجهة لها .

أولاً: أساليب تبني معايير التدقيق الدولية: (المهدى، 2017، صفحة 46،47)

تعد زيادة الثقة والمصدقية في القوائم المالية من بين العوائد التي تتبع معايير التدقيق الدولية، لكن علي الرغم أن معايير التدقيق الدولية (ISA) غير إجبارية التطبيق إلا أنها تتلق قبول من الدول يتزايد بشكل مستمر، ولكل دولة الحرية في اختيار الاسلوب الذي تستخدمه في تبني معايير التدقيق الدولية، ويمكن حصرهذه الاساليب فيما يلي:

أ- **التبني الكامل للمعايير**: كثيرة من دول تتبع هذا الأسلوب نظرا لعدم وجود جهات مختصة بما تقوم بوضع معايير تدقيق كالدول النامية، ووفقا لهذا الأسلوب فإنه يتم تبني معايير التدقيق الدولية (ISA) كليا اي بنسبة 100% وإضافة أي متطلبات تشريعية أو محلية لها:

ب- **استخدام معايير الدولية (ISA) في تطوير معايير محلية في ظل عدم وجود إختلافات هامة**: بعض الاحيان قد تفضل بعض الدول ان تتبع معايير التدقيق الدولية لكن بمقارنتها مع معايير التدقيق المحلية، وفي كل مرة تأكد علي عدم وجود إختلاف بين هذه الأخيرة وبين معايير التدقيق الدولية، وفي هذه الحالة فإنه يتم التأكيد في نهاية كل معايير محلي أنه يتطابق مع المعايير الدولية وان الالتزام به يعد بمثابة بمعايير التدقيق الدولية، اي لاداعي لإعادة إجراءات التدقيق عند الحاجة إلى تقارير وفقا لمعايير التدقيق الدولية

ج- **استخدام معايير التدقيق الدولية (ISA) في تطوير معايير محلية في ظل وجود إختلافات هامة**: في بعض الأحيان قد تفضل بعض الدول اتباع هذا الاسلوب، وفي هذه الحالة يجب الاشارة في نهاية كل معايير محلي الاختلاف بين ذلك المعيار و معايير التدقيق الدولية، من خلال وضع تنبيه واضح يحدد وجود ذلك الاختلاف مع الاخذ بعين الاعتبار كل الاجراءات الاضافية المطلوبة في المعايير الدولي مقارنة بالمعيار المحلي عند الحاجة الى تقارير وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

المطلب الثاني: طبيعة البيئة الدولية للتدقيق :

أن تلاشي معوقات الجغرافية بين مجتمعات العالم في إطار العولمة بقدر ماهو مؤثر علي العدد من المجالات لم يستثني بدوره مجال المحاسبة والتدقيق المحاسبي، فتطور التدقيق المحاسبي من محيط الدولة الواحدة الي مستوى إقليم ثمة إلى المستوي الدولي.

الفرع الاول: الطلب على التدقيق في البيئة الأعمال (مازون، 2011)

إن الدافع الرأسي وراء التحرك نحو تدويل التدقيق يتمثل في عولمة أنشطة أعمال التي يتم إسراع فيها لاسيما السنوات الأخيرة ،كلما كانت المنشآت متعددة الجنسيات كلما طلب من المدققين ان تكون خدماتهم ونصائحهم المالية متعددة الجنسية على نفس القدر من التأفي .

لا شك أن هناك نتائج عديدة سوف تترتب علي ظاهرة إقتصاد وتجارة ولعلي ابرزها زوال الموانع والحواجز التي تفصل بين أسواق الدول النانية اسوق الدولية.

إن مهنة المدقق لن تستثني من اثار التي تترتب عن العولمة إقتصاد واسواق المال إنضمام الدول الي منظمة التجارة العالمية (OMC)، حيث يفرض ذلك مثل أي صناعة او مهنة أخرى على المحاسبين او مدققين المهنيين التحسب للإنعكاسات ذلك

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

على أعمالهم والبحث عن السبل الكفيلة لتحسن الخدمات المهنية التي يقدمونها وجودتها كي يكون في مقدورهم الصمود أمام المنافسة الحرة .

الفرع الثاني: مكاتب التدقيق الدولية .

- لعل أكثر عوامل مؤثرة في قرار التفضيل بين مكاتب التدقيق هي :
- التعامل السابق بين مكاتب التدقيق العميل .
- أتعاب التدقيق .
- السمعة والشهرة لشركة او مكتب التدقيق .

بالتطرق لنعصر السمعة وموازة مع تعرض عديد الشركات للإفلاس وإنهيار ،صحاب ذلك رفع العديد من القضايا ضد مكاتب المحاسبة والتدقيق التي تولت التدقيق تلك الشركة ،لم يكن في تقاريرها مايفهم منه تصريحاً أو تلميحاً أن تلك الشركات في خطر ولعل أشهر تلك القضايا وسمعة التي تبعت مكاتب التدقيق العالمي ARTHUR ANDERSEN والذي قام بتدقيق حسابات شركة ENRON عملاق الطاقة امريكية WORLD COM ثاني أكبر شركة إتصالات أمريكية المفلستين.(مازون، 2011)

الفرع الثالث: بيئة الأعمال الدولية .

في الواقع لا يوجد مفهوم محدد لبيئة أعمال ونوعية المؤسسات ويرجع ذلك الي التشابك كما ان الوصول الي تعرف محدد ينطلق من وجهة نظر القائم بتحليل والدراسة، ولهذا هناك مجموعة من التعارف للبيئة أعمال:

- يعرف إيمري وترست هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما ان البيئة تحدد نموذج او طرق التصرف للزمة للنجاح للبقاء المؤسسة وتحقيق .

-تعريف ديل بيئة العمل هي ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلائم عملية وضع وتحقيق اهداف الخاص.

الفرع الرابع مكونات بيئة الأعمال:(امحمد، 2011)

-البيئة الفنية (التكنولوجية) :هي المعرفة المستدامة من الدراسات وأبحاث العلمية لغرض قيام بعدد من المهام استحداث وسائل وأساليب لتحقيق مجموعة من أهداف ،فاذا التكنولوجيا هي معرفة التي تقوم علي أساس استخدام الطرق العلمية في البحث ومن ينشأ عنه.

-البيئة السياسية و القانونية:ترتبط بيئة الاعمال بشكل وثيق مع البيئة السياسية و القانونية لان العديد من القرارات الاقتصادية تصدر من الجهات السياسية في المجتمع، و القوانين و التشريعات التي تصدرها الدولة اهم عناصر المتغيرات السياسية و القانونية و بالتالي لها تأثير كبير سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة على اداء سلوك مؤسسات الاعمال.

البيئة الدولية:على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة ومع التباين في المتغيرات البيئة على المستوى الدولي واتفاقيات تحرير التجارة لا يمكن عزل متغيرات البيئة الدولية ومدى تأثيرها على اداء مؤسسات الاعمال،وان المجتمع الدولي والشركات التي تعمل في

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

هذا البلدان يجب ان تقدم دعمها للإصلاحات المحلية وهي تحتوي على كل من، ميزان المدفوعات والقيود على حركة التجارة الدولية التكتلات الاقتصادية، العلاقات الدولية، الاختلافات الحضارية.

البيئة الاقتصادية: تشير البيئة الاقتصادية الى خصائص النظام الاقتصادي التي يتم فيه ممارسة نشاطات الاعمال وهي تشمل المتغيرات الدخل، الطلب، دورة الاعمال، السياسات المالية والنقدية للدولة. (سعيد، 2022)

المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية:

تعتبر الجزائر من اواخر الدول التي تبنت معايير التدقيق ولذلك سنحاول إعطاء نبذة تاريخية للتطور التدقيق في الجزائر بإضافة الى تعرف الى الهيئات المشرفة على التدقيق وكذا اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية .

الفرع الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر

اولا: واقع تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر:

لقد مرت مهنة التدقيق في الجزائر بعدد من مراحل التطوير، يتمثل هذا التطوير باهتمام المسؤولين عن المهنة بإصدار المراسيم ولأحكام المتعلقة بتنظيم عمل المدقق إصدار القوانين والقواعد الكفيلة لتنظيم الأركان الأساسية للمهنة بالمراجع وعمله داخل المؤسسات أو الأركان المرتبطة المهني والمعايير الخاصة بالمهنة وقواعد وآداب السلوك المهني.

ثانيا التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر:

المرحلة الأولى: من 1669 الى سنة 1980 :لقد بدا التنظيم مهنة التدقيق في الجزائر سنة 1669 ،حيث أشار الامر رقم 107/69 المؤرخ في 1669/12/31 المتعلق بقانون في مادته 39 إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأجيل تأمين حق الدولة فيها ،إذا نصت هذه المادة علي أنه "يكلف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي الحسابات للمؤسسات الوطنية و المنظمات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري وفي المؤسسات التي تملك فيها الدولة او احدى المنظمات العمومية حصصا من راس مالها،وذلك بقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم.

كما تناول المرسوم رقم 173/70 المؤرخ في 1970/11/16 تحديد مهام وواجبات مندوبي الحسابات للمؤسسات الوطنية العمومية وشبه العمومية.(رملية، 2019، صفحة 5)

المرحلة الثانية:الفترة 1980الي 1988 :مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكله المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعقد انماط التسيير وغياب أطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في نظام المحاسبي ،أجبر المشرع الجزائر علي ان يسن أليات رقابية تحد من انواع الاختلالات التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة ،وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 08/05.

المؤرخ في 1980/10/30 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة،وفي مادته رقم 05 نص على أن "مجلس المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبة، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها". (عزه، 2012)

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

المرحلة الثالثة: من سنة 1988 الي سنة 2010:

تميزت بصور عدة تشريعات وقوانين تظم مهنة التدقيق الحسابات وخبير المحاسبي ونذكر منها كما يلي:

القانون الصادر سنة 1988 حيث نصت المادة 40 منه ضرورة تعيين مدققين داخليين وخارجيين في المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تنظيم التسيير المالي ومحاسبي لهذه المؤسسة، وفي 1991 صدر قانون 91/08 متعلق بمهنة خبير محاسبي ومدقق حسابات ومحاسب معتمد حيث تقوم الجمعية المهنية والأول مرة بتنظيم المهنة والعمل، وأصبحت مهنة التدقيق في الجزائر مهنة حرة مفتوحة لجميع من تتوفر شروط ممارستها، أما في سنة 1992 فقد تم إنشاء نقابة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (النقابة العامة هي المسؤولة عن الاعتماد والفصل).

أما في سنة 1996 ظهر المرسوم المتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة، أما في سنة 1997 ظهر المرسوم الخاص بالشهادات وشروط الخبرة المهنية للممارسة المهنية ومن بين عيوبه المهني عن الأكاديمي، وفي سنة 2001 ظهر المرسوم المعدل والذي يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء للمحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. (محمد، 2018/06/30)

المرحلة الرابعة من سنة 2010 الي يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بالاهتمام أكثر بمهنة المحاسبة والتدقيق، واتضح ذلك من خلال إصدار القانون 01/10 في 29 جون 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي، المحاسب المعتمد إضافة إلى مختلف النصوص التنظيمية الأخرى من مراسيم تنفيذية، وأمر، مقررات وكذلك معايير تتعلق بمضمون تقاير محافظ الحسابات والتي صدرت سنة 2014، إضافة إلى المعايير للتدقيق "NAA" التي شرع في إصدارها بداية من سنة 2016، أهم ما ميز هذه المرحلة. (رملية، 2019)

الفرع الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر.

لا يمكن فصل تناول الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر عن التطور التاريخي لها ولا عن المحاسبة، لاعتبار ان التدقيق هي المرحلة متقدمة يتم تناولها عندما يتحكم الأعوان الاقتصاديون من المحاسبة.

أولاً: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

نصت المادة (14) من القانون 10-01 علي انه ينشأ مصنف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات والمحاسبين ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويضم الاشخاص الطبيعي أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون، ويسير كل من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين كمجلس وطني ينتخبه مهنيون كما يمكن إنشاء مجالس جهوية، ويحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم .

وفضلاً عن أحكام المادة (14) اعلاه يقوم المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين باعتباره جهازاً مهنيًا يعمل في إطار القانون حسب ما نصت على المواد 15، 16، 17 من نفس القانون بما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها.
- الدفاع على كرامة اعضائها واستقلاليتهم.
- إعداد انظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها.
- إعداد مدونة أخلاقيات المهنة.
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها (الاخضر، 2014).

ثانيا: المجلس الوطني للمحاسبة:

1- تأسيس المجلس الوطني للمحاسبة.

أنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976 وتكرس بموجب المادة 160 من دستور 1989 وهو هيئة عليا للرقابة البعدية عن اموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية تسير عليها احكام المادة 170 من دستور 1996 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 افريل 2002 والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 .

تأسس المجلس سنة 1980 بصدور الأمر 05-80 المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة رقابية، ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في يوليو في 17 يوليو 1995 المعدل والمتمم بأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي يحدد صلاحيات المجلس وتنظيمه وسيره إجراء تحرياته.

يتمتع المجلس في إطار ممارسة مهامه بالاستقلالية الأزمة التي تضمن حياد وموضوعية أعمال مثلما تؤكد إجراءات تسييره والقانون الأساسي الخاص بقضائه، يشارك المجلس من خلال نتائج أعماله في إرساء السير الصحيح للامول العمومية من حيث الفعالية والكفاءة والاقتصاد ويساهم بحكم صلاحيته في تدعيم الوقاية من مختلف الغش والممارسات الغير قانونية والغير شرعية ومكافحتها.

يقوم المجلس بإعداد تقرير سنوية ويتم توجيهه إلى رئيس الجمهورية خلال انعاد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية للتدقيق التقرير المالية والإدارية للمجلس (أحمد، مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية ، 2019-2020)

-تنظيمات المجلس الوطني للمحاسبة:

ينظم المجلس الوطني في شكل غرف اختصاص وطني وهي 8 غرف وغرفة ذات اختصاص إقليمي وهي 9 غرف الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، وتنقسم تشكيلات الرقابة إلى فروع ثانوية بحيث لا يتجاوز عددها أربعة:

-تنظيم غرف الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية في تشكيلة التحقيق وتشكيلة الحكم.

-يدير المجلس رئيس يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية ويساعده في ذلك نائبه.

- يتولي الامين العام بصفته الأمر بالصرف الرئيسي بتنشيط الهياكل التقنية والإدارية ومتابعتها والتنسيق بينها تحت سلطة رئيس مجلس المحاسبة.(أحمد، مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية ، 2019-2020)

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

*-مجالات تدخل المجلس الوطني للمحاسبة:

-رقابة مصالح الدولية والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية با اختلاف أنواعها التي تسؤى عليها قواعد المحاسبة العمومية.

-رقابة المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا او تجاريا او ماليا والتي يكون مواردها رؤوس أموالها ذات طبيعة عمومية.

-رقابة الشركات والمؤسسات والهيئات التي تمتلك فيها الدولة حقوق المتمثلة في مساهمتها في رؤوس أموال هذه المؤسسات اذني سلطة إتخاذ قرارها بطريقة مشتركة أو منظمة.(أحمد، مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية، 2020)

* **صلاحيات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:**

تتمتع الغرفة الوطنية للمحافظي الحسابات بصلاحيات إدارية ومهنية ونذكر منها:

- يكلف المجلس المحافظي الحسابات بإدارة إملاك المنقولة وغير منقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- إقفال الحسابات السنوية عندي نهايتها وعرضها على الجمعية العامة ومرفقية بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.

- تحصيل اشتراكات المهنة المقررة من طرف الجمعية العامة.

- ضمان تعميم نتائج اشغال المتعلق بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها.
-تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.

-إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية للمحافظي الحسابات.(مرجانة، 2017)

***النصوص القانونية والتنظيمية لمهنة التدقيق في الجزائر:**(رملية، 2019)

تعد مهنة التدقيق من المهن ذات أهمية البالغة في الجزائر لما لها من أثار علي ساحة الدولية ،هذا ما جعلها تحضي بترسانة من القانون والنصوص التي تنظمها فيما يلي سنعرض أهم النصوص التنظيمية التي تشكل المرجعية القانونية للمهنة .

أ-القانون التجاري الجزائري ،والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة مهنة محافظي الحسابات في شركة المساهمة (SPA)من خلال العدد من المواد أهمها :المواد 600و609 تحت قسم تأسيس شركة المساهمة ،والمود 715مكرر 4 الي 715 مكرر 14 تحت قسم مراقبة الشركات مساهمة.

ب-قانون المهنة :قانون 01/10 الصادر في 29 جوان 2010 :والذي يهدف الي تنظيم مهنة الخبير المحاسبي محافظي الحسابات ومحاسب معتمد .

د-قوانين المالية :

قانون المالية لسنة 2010:في مادة 44 منة التي تعدل المادة 12 من الامر رقم 05/05،بخصوص الشركات ذات المسؤولية المحدودة و التي لم يتجاوز رقم اعمالها ملايين دينار غير ملزمة بمصادفة حساباتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

قانون المالية لسنة 2011: من خلال المادة 66 التي عدلت المادة 44 من قانون المالية 2010، اهم ما جاء في هذه المادة معاقبة المسيرين الذين لم يقوموا بتنصيب محافظ او محافظي حسابات بغرامة مالية من مائة الف دينار الي مليون دينار .

ج المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011: يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و اشكال وأجال و ارسالها. الجريدة الرسمية عدد 30 بتاريخ 01 جوان 2011.

- المرسوم التنفيذي رقم 10-13 المؤرخ في 12 جانفي 2013: يحدد درجة الاخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم و كذا العقوبات التي تقابلها. الجريدة الرسمية عدد 03 بتاريخ 16 جانفي 2013. (الرسمية، 16 جانفي 2013)

د - الاوامر:

- الامر رقم 05/05 الصادر في 25 جويلية 2005: و المتضمن قانو المالية التكميلي لسنة 2005 يلزم الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) في المادة 12 منه على تعيين محافظ الحسابات او أكثر ابتداء من سنة 2006، المعدل في المادة 44 من القانون رقم 09/09 الصادر في 30 ديسمبر 2009 و المتضمن قانون المالية لسنة 2010، و المعدل بواسطة المادة 66 من قانون 10/13 الصادر في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون المالية 2011

خ-القرارات:

- قرار 24 يونيو 2013: و المحدد المحتوي معايير محافظ الحسابات و الذي اتبع بقرار 12 يناير 2014 و المحدد لكيفيات تسليم هذه التقارير.

- مقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA210--NAA510-NAA505) الصادر عن وزارة المالية (NAA580)

- مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (-NAA510-NAA500-NAA300) الصادر عن وزارة المالية (NAA580)

- مقرر رقم المؤرخ في 15 مارس 2017: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA610-NAA570-NAA520) الصادر عن وزارة المالية.

- مقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (-NAA540-NAA230-NAA501) الصادر عن وزارة المالية. (رملية، 2019) (NAA530)

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

- الفرع الثالث: مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية:

أولا: أوجه التشابه . (صالح، 2020)

تعيين المدقق

ينص المرسوم التنفيذي رقم 11-32 علي أن عملية التعيين تتم وفق دفتر الشروط ويوضح جميع الحقوق والواجبات للطرفين والجهة التي تعينه وكذا خطاب التكليف، وهو ماجاء في معايير الدولي (200) وأهداف العام للمدقيق المستقبل وتنفيذ المراجعة وفقة للمعايير الدولية لتدقيق والمعايير رقم (210) الإتفاق حول أجال وشرط المهنة المراجعة أو شروط التليف بتدقيق

-رأقبة الجودة :

نصت المادة 05 من قانون رقم 10-01 علي إنشاء لذي المجلس الوطني للمحاسبة لجنة مراقبة النوعية وهو مايتوفق مع المعايير رقم 202 رقابة جودة مراجعة القوائم المالية .

تحديد مهام المراجع اساسية او المسير ومراجع الثانوي .

مانصت عليه المواد ،30،49،48،47،46 من قانون 10-01 وهو مايتتابق مع معايير 600 مراجعة قوائم المالية للمجمعات بما فيها استعمال أعمال مراجعي الفروع إعتبرات خاصة .

تقرير وانوعه

من بين ما نصت عليه القانون10-01 لاسيما فس مادته 25 علي التقرير الخاص بالتهديد المحتمل لاستمرارية نشاط المؤسسة،و هو مانص عليه المعيار الدولي رقم 570 الاستمرارية و التقرير التقرير المتعلق باجراءات المراقبة الداخلية الذي جاء في نفس نص المادة 25 وهو ما يتوافق مع المعيار رقم 265 الذي نص على الاتصال مع القائمين على الحوكمة و الادارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية.

التوثيق و حفظ الملفات:

حيث نص القانون رقم10-01 في مادته 40 على ضرورة الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة عشر سنوات ابتداء من اخر سنة لانتهاء العهدة وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي للتدقيق رقم 230.

ثانيا: اوجه الاختلاف:

لم تندرج النقاط ضمن النصوص القانونية لممارسة مهنة التدقيق في الجزائر و التي نصت عليها المعايير الدولية نذكر منها :

- تقييم المخاطر.
- ادلة الاثبات و مدى كفايتها و ملائمتها.
- عينات التدقيق و اجراءات الاختبارات الانتقائية (حجم العينة وحدودها و ما مدى تغييرها).
- الاطراف ذات العلاقة
- الاحداث اللاحقة لتاريخ اقفال الميزانية و اثرها على تقرير المراجع.
- مراعاة عمل التدقيق الداخلي .

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

- الاستفادة من عمل الخبير.

الفرع الرابع: معوقات بيئة الاعمال الجزائرية والية إصلاحها

*معوقات تتعلق بشريع الخاص بمهنة . . (زوينة، 2021)

-عدم وجود نظام قانوني متكامل للمهنة وبطء كبير في إصدار التشريعات المتعلقة بمهنة من ما يترك الشغور الفراغ القانون كبير بنسبة للمدقق الحسابات .

-عدم اشراك المهنيين في سن التشريعات المتعلقة بل مهنة ،بالتالي التعارض بين القوانين الصادرة وبيئة التطبيق .

-عدم وجود نصوص قانونية واضحة تعطي للمدقق الحماية القانونية .

-مشكلة الغش والتهرب الضريبي يشكل عائق كبير في معرفة الوزن الحقيقي للمؤسسة .

*معوقات مهنية :

-تكوين محافظي الحسابات في ما يخص تطبيق بعض إجراءات والتي نص عليها معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة إثبات والتي تعتمد علي تطبيق التقنيات إحصائية والرياضية وإستخدام برامج المخصصة .

-قلة التواصل بين المهنيين لتبادل الخبرات .

-عدم فتح الإعتمادات مما يؤثر بشكل كبير علي منهة المحاسبة والتدقيق من خلال النقص في الموارد البشرية المؤهلة .

-تتطلب إجراءات التي تنص عليها معايير التدقيق الجزائرية وقت وكلفة كبيرة .

-الغموض في بعض إجراءات التي التنص عليها المعايير وعدم وجود نماذج تطبيقية

المعوقات ترتبط بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

- مؤسسات الإقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة وكذلك عدم وجود بورصة فاعلة في الجزائر .

- ضعف نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة صغر حجم المؤسسات الإقتصادية ومعرفة التامة من قبل المدقق لوضعيتها بالتالي فإن البحث عن أدلة إثبات لا يتطلب القيام بكامل إجراءات التي تنص عليها معايير التدقيق الجزائرية .

- عدم إدراك أهمية واهداف المرجوة من التدقيق المحاسبي من قبل أطراف ذات المصلحة .

مع المؤسسة محل التدقيق إعتقاد علي إنها إلتزام قانوني فقط .

*أليات إصلاحها :

- العمل علي بناء نظام تشريعي مكتمل يشارك فيه الأكاديميين والمهنيين .

-إعادة صياغة بعض المعايير وإصدارها علي شكل تعليمات مع تقديم نموذج تطبيقي لها .

-تحديد جدول أتعاب مؤحد بين المهنيين .

-تقديم تحفيزات للمؤسسة الإقتصادية في سبيل تفعيل نظام الرقابة الداخلية الخاصة بيها

-تفعيل دور البورصة في طلب علي تقارير محافظي الحسابات .

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من دراسات فمنها باللغة العربية على مستوى الوطني والعالم العربي اما باللغة أجنبية لم نتطرق لها نظر لضيق الوقت الذي حصرنا في معالجة المذكرة.

المطلب الاول: الدراسات بلغة العربية

- عرض الدراسات:

1- دراسة: (باعضي عبد القادر 2021) "بعنوان: تطورات محافظة الحسابات في الجزائر وفقا للتشريعات المتعلقة بالمهنة واثرها على جودة المرجعة " دراسة ميدانية بمكتب الخبير المحاسبي "مزاوي يوجمة "

قدمت هذه الدراسة الى معالجة الاشكالية التالية: مامدى تأثر التطورات الحاصلة في مهنة محافظة الحسابات بالجزائر على وجود عملية المراجعة.(احمد، 2020-2021)

* في ضوء النتائج قدمت الدراسة التوصيات التالية:

-محافظة الحسابات شخص مهني مستقل يقوم بعملية المراجعة للمنشآت بصفة منتظمة من اجل اضاء الموضوعية و المصدقية و الشفافية على البيانات و المعلومات المالية المقدمة.

-يقوم محافظ الحسابات بمهنته وفق ما تتطلبه معايير المراجعة المتعارف عليها.

-ادخال فترة التكوين (سنتين) يسهم في رفع الكفاءة المهنية.

-مضاعفة العقوبات في التشريع ساري المفعول ، يسهم بشكل كبير في ضبط اخلاقيات المهنة.

-ان الالتزام بشتى معايير المراجعة الدولية يمثل خطوة تحول مهنة المراجعة ، الا انه وفي ظل التطورات الحاصلة لا بد من تبنيتها كحتمية وليس كخيار.

- حتى تكون محتوى تقارير المراجعة من شأنه ان يخفف العبء على الشركاء الاقتصاديين و خاصة منهم الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالدولة كونها مستمدة المعايير الدولية للمراجعة.

- استحداث خلية الجودة يسهم بتحسين اداء مكاتب محافظي الحسابات، من خلال المراقبة.

- تحكم الدولة في المنظمات المهنية لا يدعم عملية الاستقلالية الخاصة بمحافظي الحسابات .

- فتح الباب لعملية التعاقد فيما يخص الاتعاب يؤثر سلبا على جودة عمل محافظي الحسابات.(احمد، 2020-2021)

-ضمان جودة أكبر للمراجعة يستلزم وضع قوانين وضوابط مهنية السير الحسن للمهنة .

-زيادة دقة تنظيم المهنة بتحديد درجة الأخطاء الأتعاب بما يكفل حق المراجع في ضمان أتعابه وبما يضمن عملية تحصيله الأتعابه.

2-:(سمحبة عبدالله محجوي 2017) "بعنوان :معايير المراجعة و امكانية تطبيقها في الجزائر "دراسة استطلاعية لعينة من المختصين في المراجعة -ولاية عين الدفلى .

قدمت هذه الدراسة الى معالجة الاشكالية التالية:مامدى امكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية في الجزائر

* في ضوء النتائج قدمت الدراسة التوصيات التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

- معايير المراجعة الدولية جاءت بناء على حاجة اليها التوازي مع التطورات الاقتصادية العالمي.
 - معايير المراجعة الدولية عبارة عن قواعد و أنماط يجب على المراجع اي يتخذي بها، ويتم تطبيقها عند مراجعة البيانات المالية، والهدف الاساسي من اصدارها هو ايجاد مستويات و ارشادات مهنية لمراجعة الحسابات
 - يسمح العمل بمعايير المراجعة عند مراجعة القوائم المالية بالرفع من مستويات الاداء لدى الكراخ، وبالتالي مساعدة مستخدمي تقرير المراجع على اتخاذ قرارات احسن.
 - بالرغم من وجود توافق للنصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر و معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية الا ان الواقع المهني للمراجعة في الجزائر لم يرق بعد الى المعايير الدولية.
 - وضع القوانين والمعايير بشكل مستمر وأن يتم مراجعتها للتأكد من مواكبتها لتغيرات في إحتياجات المراجعة .
 - ضرورة تكوين المرتجعين علميا وعمليا وتوعيتهم لممارسة المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية.
 - أهمية التعاون بين المهنيين والجهات ذات العلاقة لترسيخ الدور الذي يمكن الذي أن تأديه مهنة المراجعة في المجتمع وتطويره وذلك من خلال تناول مشاكل محاسبية وإعداد البحوث والدراسات المشتركة التي تساهم في تطوير المهنة .
- 3-:** (منديلي صالح) "معايير التدقيق الدولية ومدى امكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالجزائر" دراسة عينة من محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة بولاية الوداي .
- مامدى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- معايير التدقيق الدولية عبارة عن اداة لتقليل التفاوت في الممارسات تامهنية على المستوي الدولي يجب على المراجح ان يتخذي بها.
 - ممارسة المهنة في الجزائر ليست بعيدة كل البعد عن الممارسة الدولية خاصة بعد اصدار معايير التقيق الجزائرية الذي قلل من التفاوت.
 - تطبيق معايير التدقيق في الجزائر سيساهم في تطوير المهنة و مواكبة التطورات الحاصلة على المستوي الدولي.
- 4-:** زهير بوشامة " دور التدقيق الدولية ISA فيحوكمة الشركات " -تجارب دولية ومحلية -
- قدمت هذه الدراسة الى معالجة الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة معايير التدقيق الدولية ISA في حوكمة الشركات ؟
- تهدف هدي الدراسة الى :
- التدقيق المحاسبي جاء بناء على الحاجة إليه، وتطوره كان بالتوازي مع التطور الاقتصادي .
 - يحقق البعد الدولي للتدقيق إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، كونها تخضع لنفس الإجراءات التدقيق، الأمر الذي يسمح بتوفير الوقت والجهد.
 - معايير التدقيق الدولية جاءت كمكمل لمشروع التدقيق الدولي وكذا توحيد الممارسات المهنية .
 - تساهم معايير التدقيق الدولية ISA في حوكمة الشركات من خلال جملة من المعايير التي لها ارتباط مباشر بإطار العام لحوكمة لشركات .

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

- ممارسة التدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسات وفق المعايير الدولية .

- لم يتطور التدقيق في الجزائر ولا يزال يعاني قصورا ما يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر علي فاعلية المعلومات المالية فضلا عن كونها تؤدي إلي انخفاض مستوى المدقق، ما يجعل المهنة المهنية في الجزائر تبدو بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنيا مثل الأردن. (بوشامة، 2014-2013)

5- (دراسة إسكندر نشوان 2015) "معيقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في فلسطين، وطرق معالجتها"

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: ما معيقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات (م خ م) في فلسطين وما طرق معالجتها؟

* في ضوء النتائج قدمت الدراسة التوصيات التالية:

1-1. يوجد أهمية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات (م.خ.م) في فلسطين، وقد كانت النسبة الكلية الستجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (07.85%).

2- توجد معيقات تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات الفلسطينية

3- عدم قيام الجمعيات المهنية المختصة بالدور المنوط لها بتجاه أعضائها و تطوير مهنة تدقيق الحسابات، حيث جاءت بنسبة (88.80%).

4- عدم توافر الإدراك الكافي لدى إدارة الشركات بأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية، حيث جاءت بنسبة (88.80%).

5- صعوبة الظروف الاقتصادية (نتيجة الحصار) أدت إلى انحسار الطلب على مهنة التدقيق مما حال دون اتجاهها بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق، حيث جاءت بنسبة (80.29%).

6- ضرورة تفعيل جهود المجتمع المالي والاقتصادي في زيادة مستوا الوعي والثقافة بفاعلية وفوائد التدقيق ومنافع تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات (م.خ.م)

7- استكمال استصدار القوانين والقواعد الملزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية (نشوان، 2015)

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية:

01: دراسة (boolaky, Pran, Omoteso, Kamil 2016)

(What International standards on auditing in the international financial services centres matters?)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في موقف مراكز الخدمات المالية الدولية (IFSCs) في حالة دول الاتحاد الدولي للمحاسبين في ما يتعلق بالمعايير الدولية بشأن اعتماد المراجعة وتقييم العوامل التي تؤثر على اعتماد ISA في هذه المراكز ، حيث إنطلقت من إشكالية : أهمية المعايير الدولية للتدقيق في الخدمات المالية بالنسبة للولايات القضائية ، واعتمدت على عينة مكونة من 50 سلطة قضائية

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

تؤكد هذه الدراسة على أهمية المعايير الدولية للتدقيق في شركات الخدمات المالية الدولية ودور السلطة السياسية وإنفاذ القوانين الأوراق المالية في اعتماد معايير المحاسبة والتدقيق الدوليين ، كما توصلت الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية للتدقيق والامتثال لها في تدقي البيانات المالية سيعزز من موثوقية هذه البيانات ، كما تؤكد الدراسة ان النظام السياسي والتنمية الاقتصادية والآليات القانونية والعوامل الإجتماعية محددات مهمة لاعتماد معايير التدقيق الدولية .

(BooLaky, Pran, , Omoteso, , & Kamil, 2016)

The Impact of Adopting International Auditing Standards on audit quality in Saudi Arabia : دراسة بعنوان (2020 Saeed Alqahtani): 02

هدفت هاته الدراسة إلى معرفة تأثير اعتماد معايير التدقيق الدولية على جودة التدقيق في المملكة العربية السعودية ، كما هدفت إلى تقييم الوضع الحالي لممارسة التدقيق في المملكة العربية السعودية وتحديد الحاجة إلى اعتماد المعايير الدولية في المملكة العربية السعودية ، وتحديد التحديات في اعتماد المعايير الدولية في المملكة ولتقييم آثار اعتماد المعايير الدولية في المملكة يعتمد البحث على استراتيجية مختلطة كمية ونوعية

Determining The Strength of Auditing Standards and Reporting : دراسة بعنوان (2011 BooLaky, Pran Krishansing, O'Leary, Conor):03

هدفت هاته الدراسة إلى وضع نموذج تقييمي لقوة معايير المراجعة في كل دولة على حدة ، وذلك من خلال الاعتماد علىدراسة استقصائية وذلك بالاعتماد على البيانات التي جمعها المنتدى الاقتصادي العالمي ل 28 دولة لمنطقة افريقيا سنة 2010 توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الموحد للمعايير الدولية للتدقيق لن يؤدي بالضرورة إلى أنظمة إبلاغ تدقيق قوية ومتسقة بشكل موحد عبر جميع البلدان

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من خلال عرضنا لبعض الدراسات السابقة في مجال المعايير الدولية التدقيقويبيئة الأعمال الجزائرية، تم استخلاص بعض الاختلافات والتي سنعرضها كالتالي:

الفرع الأول: موقع دراسة الحالية وأهم ما يميزها عن الدراسات السابقة:

- من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بمعايير التدقيق الدولية وبيئة الأعمال الجزائرية لاحظنا ما يلي:
- 1-تميزت الدراسة الحالية في الجانب النظري من خلال تفصيل وتسلسل المعلومات والأفكار في عرض المفاهيم المرتبطة بمعايير التدقيق الدولية وبيئة الأعمال الجزائرية؛
 - 2-سمحت هذه الدراسة بشرح وتوضيح واقع معايير التدقيق الدولية وبيئة الأعمال الجزائرية التي هي محل الدراسة، كما تم إثراء هذه الدراسة بمجموعة متنوعة من المراجع لتوثيق ما تم تقديمه وشرحه؛
 - 3-تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الأبعاد والمتغيرات التي تم التركيز عليها من جانب كل دراسة، مما يجعل الباب مفتوحا لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية، والإسهام في إثراء الجانب المعرفي أو التطبيقي في موضوع المعايير التدقيق الدولية وبيئة

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

الأعمال الجزائرية، كما أن ذلك التنوع أو الاختلاف يثري المعرفة في جوانب الموضوع، مما أتاح الفرصة للباحثين في اختيار أكثر المتغيرات مناسبة لمشكلة الدراسة؛

4- تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجهود الباحثين السابقين في هذا المجال ولسد النقص في هذا الحقل الدراسي، إذ حاولنا الربط بين معايير التدقيق الدولية وبيئة الأعمال الجزائرية، لهذا تعد من بين الدراسات القليلة في هذا الموضوع حسب إطلاعنا .

الفرع الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الجدول (1-1): الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

المجال	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان والمكان	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الدراسي 2023/2022 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت في ولاية ورقلة (الجزائر).	تمت في بيئات عربية وأجنبية وكانت من سنوات 2002 إلى 2022، حيث شملت الدراسات الأماكن التالية: الجزائر، سوريا، السودان، السعودية، ليبيا، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الأردن، اليمن، العراق، البرازيل، باكستان، أيرلندا، السويد، إسبانيا، استراليا، تايلاند.
من حيث العينة	ركزنا في دراستنا على عينة عشوائية مكونة من 45 مهني وأكاديمي	ركزت معظم الدراسات على عينات مختارة أي موجهة إلى فئة معينة من مجتمع الدراسة، كما أن هناك العديد من الدراسات كانت عيناتها عشوائية، فيما أن عدد العينات كان أكبر من عينة الدراسة الحالية.
من حيث منهج الدراسة	اعتمدنا على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية.	معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي لتوضيح جوانب الموضوع النظرية، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية، مع لفت النظر أن هناك كم دراسة مستثناة اعتمدت على منهج الاستبيان والملاحظة.
من حيث المتغيرات	اعتمدت دراستنا على متغيرين ألا وهما: بمعايير التدقيق الدولية وبيئة الأعمال الجزائرية	تناولت الدراسات السابقة من غير المتغيرين المدروسين العديد من متغيرات مختلفة.
من حيث الهدف	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير التدقيق الدولية وبيئة الأعمال الجزائرية.	لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد وهو التعرف على معايير التدقيق الدولية ومتوافقها مع بيئة الأعمال، وشم ربطها بمتغيرات وأبعاد مختلفة، كما هدفت دراسات أخرى إلى دراسة كل متغير على حدي وخاصة المتغير المستقل "معايير التدقيق الدولية".

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الدراسات السابقة

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق

❖ مجال الاستفادة من الدراسات السابقة:

تكمن أهم مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة في كونها أسهمت في إثراء وإعداد الأدبيات النظرية وصياغة فرضيات الدراسة بالإضافة إلى:

- ◀ ضبط متغيرات الدراسة حيث كان المتغير المستقل استراتيجيية التدريب والمتغير التابع الأداء المتميز للعاملين؛
- ◀ المساعدة في تحديد مشكلة الدراسة وبيان الأهمية والأهداف من هذه الدراسة؛
- ◀ ضبط المصطلحات الأساسية للبحث والتعمق في الموضوع؛
- ◀ المساعدة في تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)؛
- ◀ الاستفادة من الدراسات السابقة في وضع الإطار النظري للدراسة؛
- ◀ المساعدة في تحديد منهج الدراسة، وانتقاء الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات؛
- ◀ الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة الحالية.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى مفهوم معايير التدقيق الدولية والتي تم شرحها وماهيتها بشكل مفصل وكذلك تطرقنا الى معايير التدقيق الجزائرية بشكل تفصيلي وتوضيحي أكثر، كما تم التعرّيج على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية من أجل الاستفادة منها في فهم المتغيرات والطريقة النسب لاتباعها في الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية
للمعايير الدولية للتدقيق

تمهيد:

إن إنشاء وظيفة التدقيق في الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية امتثالا للنصوص التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة منذ عام 1988، يجعلنا نطرح إشكالية مدى التزام هذه المؤسسات بمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن معهد المدققين وتعتبر من المعايير التي تمثل الإطار المرجعي لتقييم ممارسات نشاط التدقيق في أي منظمة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى دراسة ميدانية لتبيين مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية بعد توزيع استبانة مصممة لذلك وسيتم الحصول على نتائج التحليل من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة:

يستعرض هذا المبحث منهجية الدراسة وعرض نتائج استجابة افراد عينة الدراسة من خلال التحليل الاحصائي كما يتناول هذا المبحث اختبار الفرضيات ومناقشتها

المطلب الأول: منهج الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها ا ميدانيا، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي، وذلك نظر لطبيعة البحث الذي تفرض علينا إتباع هذا المنهج باعتبارها طريقة تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة للدراسة وقياس الدلالة الاحصائية بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها

الفرع الأول: تقديم مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة:

لتحقيق غايات الدراسة تم اختيار عينة عشوائية تتكون من محاسبين ومحافظي الحسابات والاستاذة الجامعيين حيث قمنا بتوزيع 50 استبانة ورقية حيث في حين استرجعت 45 استبانة واستبعاد خمس (5) استبانات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (1-2): توزيع عينة الدراسة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات المستبعدة	النهائي	
45	40	5	45	العدد
100%	90%	10%	90%	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبين وفق نتائج توزيع الاستبيانات

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي لم تدخل ضمن نطاق البحث فإن متغيرات الدراسة تكون على النحو التالي:

أ- المحور الأول : تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

ب- المحور الثاني: توافق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية.

ج- المحور الثالث: تكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة

الفرع الأول: أداة بناء الدراسة

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح به، وجدنا أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة" وبعد الاطلاع على أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، قمنا بتصميم الاستبانة مشتملة على جزأين بعد الديباجة كما هو مبين بالتفصيل في الملحق رقم 01؛ وهي كالتالي:

أولاً: الجزء الأول

يشمل البيانات الشخصية والمتمثلة في (الجنس، العمر، مستوى، الخبرة، الصنف).

ثانياً: الجزء الثاني

يشمل هذا الجزء من الاستبانة البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة مقسما على النحو التالي:

- ◀ **المحور الأول:** بعنوان تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية مقسم الى 6 أسئلة.
- ◀ **المحور الثاني:** بعنوان توافق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية يحتوي هذا الجزء على 6 أسئلة.
- ◀ **المحور الثالث:** بعنوان تكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير يحتوي هذا الجزء على 6 أسئلة.

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي على النحو التالي:

الجدول (2-2) يمثل ترميز إجابات العينة

الدرجة	غير موافق	محايد	موافق
الوزن	1	2	3

المصدر: من اعداد الطالبين

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة

بعد الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتم إعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات اللازمة، حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاثة متخصصين في مجال علوم المالية، وذلك من أجل معرفة آرائهم واقتراحاتهم وتمت الاستجابة لتوجيهاتهم، كما تم استخدام معامل ثبات ألف كرونباخ وهذا بالاستعانة ببرنامج SPSS 25 كما هو موضح بالجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

جدول (2-3): معامل الثبات الكلي للاستبانة:

معامل الثبات الفاكرونباخ	عدد العبارات	الاستبيان كامل
0,73	18	

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجات SPSS22

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) أن قيمة ألفا كرونباخ أكبر من 0.6 وأقرب إلى 1 حيث تقدر قيمتها بـ 0.73 وهي نسبة قابلة لتحليل الإحصائي ويمكن الاعتماد عليها، حيث أنها تتجاوز الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات، مما قد يعني الحصول على نفس الإجابات في حالة استجواب أفراد عينة الدراسة في نفس الظروف

الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية:

من أجل تحليل بيانات الاستبانة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة ووصف أفراد عينة الدراسة؛
- معامل كرونباخ ألفا لتحديد ثبات أداة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد أهمية الدراسة لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور وأبعاد أداة الدراسة
- ولتحديد درجة الأهمية تضاف قيمة طول الفئة إلى 1 والجدول الموالي بين قيم المتوسط الحسابي ودرجة الأهمية.

الجدول (2-4) : المتوسط الحسابي ودرجة الأهمية المقابلة له

درجة الأهمية	قيمة المتوسط الحسابي
منخفض	1-----1.66
متوسط	1.67-----2.32
مرتفع	2.33-----3

من اعداد الطالبين بناء على دراسات سابقة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المطلب الاول: خصائص عينة الدراسة

أولاً: متغير الجنس

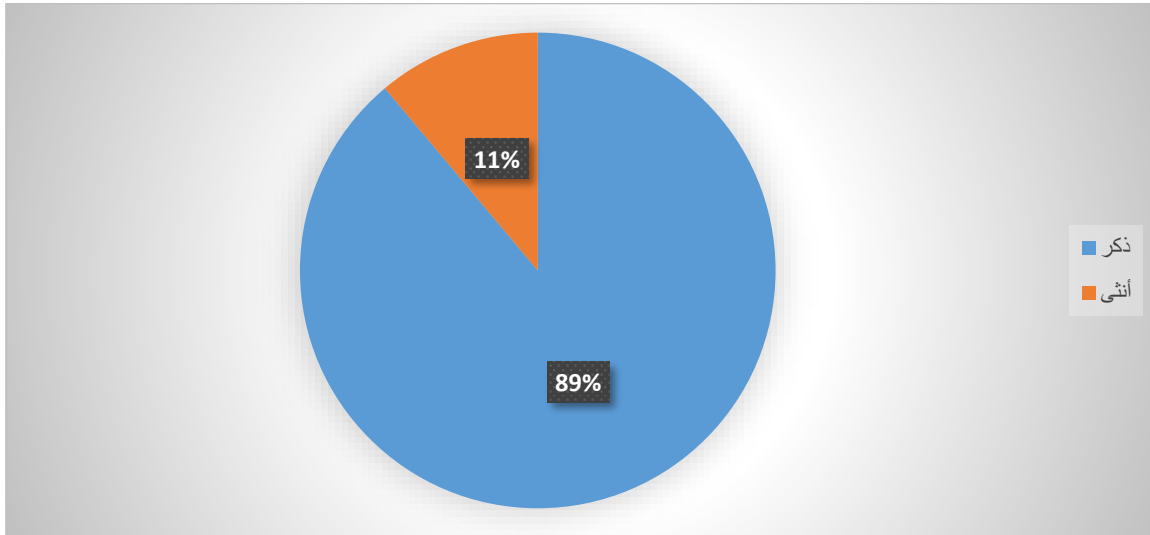
يقصد بخصائص عينة الدراسة البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة المستجوبين وذلك لمعرفة الخصائص الديمغرافية والشخصية لهم، وقد اشتملت هذه الخصائص على (الجنس، السن، المستوى التعليمي) وذلك لمعرفة تأثيرها على الدراسة في البيئة محل الدراسة، وبالتالي يمكن إيضاحها كما يلي:

الجدول (02-05): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	فئة الجنس
89%	40	ذكر
11%	05	أنثى
100%	45	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

الشكل (02-01): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال معطيات الجدول رقم (02-04) والشكل البياني رقم (01-01) الخاص بمتغير الجنس، نلاحظ أن نسبة (89%) من أفراد عينة الدراسة هم من فئة الذكور، وهي أكبر من نسبة الإناث المقدرة نسبة (11%)، حيث نلاحظ أن الفئة الأكثر هي الذكور، وهذا يدل هذا راجع لطبيعة الدراسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

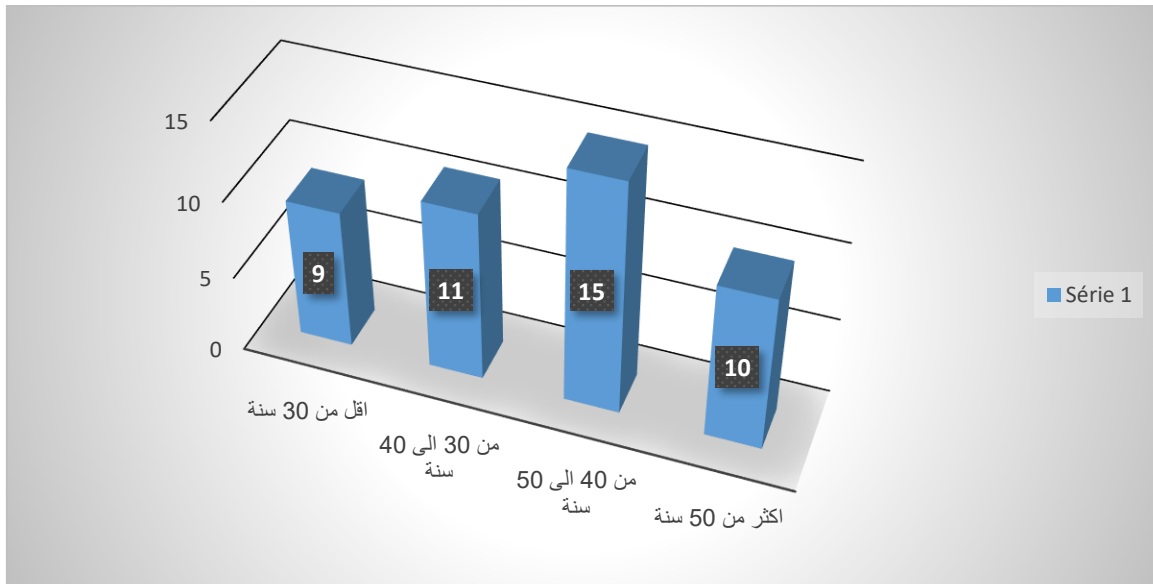
ثانياً: متغير العمر (السن):

الجدول (02-06): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن

النسبة المئوية	التكرار	فترة السن
20%	9	أقل من 30 سنة
24%	11	من 30 إلى 40 سنة
33%	15	من 40 إلى 50 سنة
23%	10	أكثر من 50 سنة
100%	45	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

الشكل (02-02): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-05) والشكل البياني رقم (02-02) الذي يوضح سن المبحوثين، أن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40 و 50 سنة) تقدر نسبتهم (33%) وهي أكبر فئة عمرية، في حين أن عدد المستجوبين الذين أعمارهم من (من 30 إلى 40 سنة) بلغ (11) أي بالنسبة (33%)، أما الفئة العمرية أكثر من 50 سنة قد بلغ (10) مستجوبين أي بالنسبة (22%)، ويبرز هنا ان عينة الدراسة ذلت خبرة كافية تؤهلهم لشغل مثل هذه المناصب

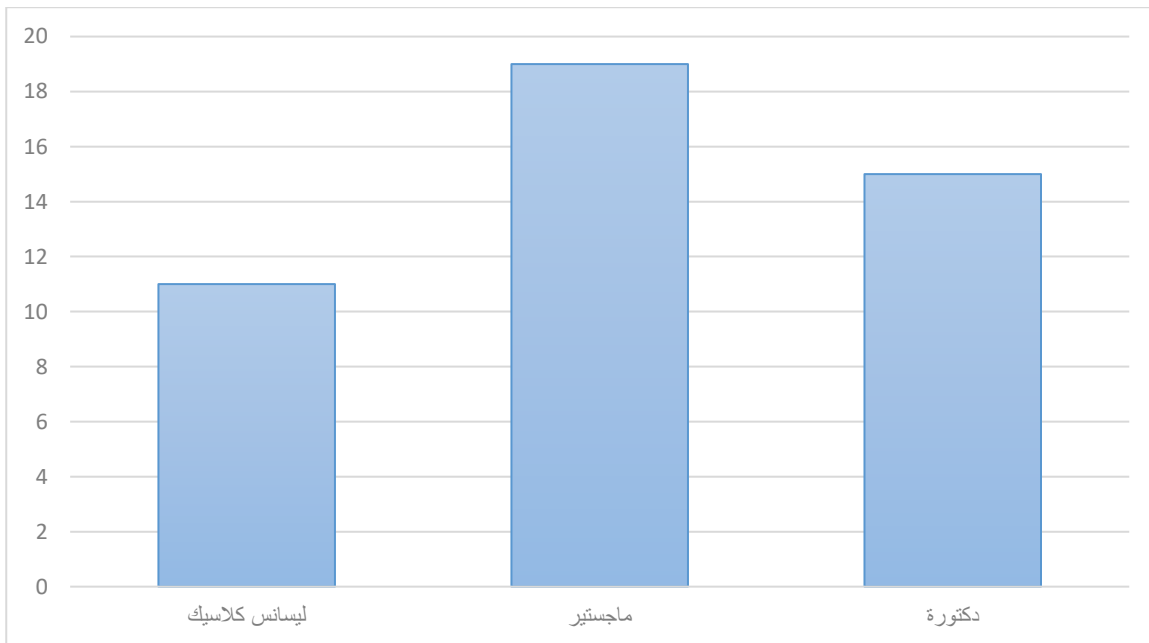
ثالثا: المستوى التعليمي:

الجدول (02-07): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
25%	11	ليسانس كلاسيك
42%	19	ماجستير
33%	15	دكتورة
100%	45	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

الشكل (02-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-06) والشكل البياني رقم (02-03) الذي يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين، أن عدد المستجوبين من فئة المستوى درجة الماجستير بلغ (19) مستجوبا أي بنسبة (42%)، وهي أكبر من نسبة المستجوبين من فئة شهادة دكتوراة، المقدره عددهم (15) أي بنسبة ب(33%)، تليها نسبة حاملي ليسانس كلاسيكي ب(11%) مما يدل على أن افراد العينة من مستوى عالي مما يؤهلهم للممارسة هذه المهنة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

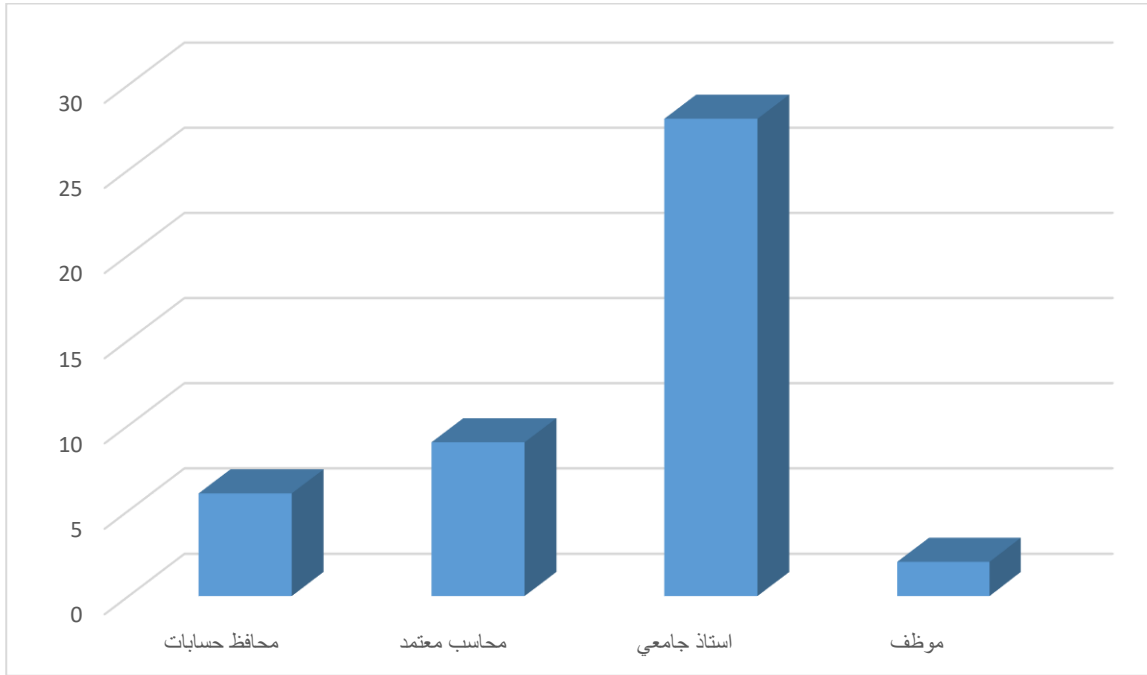
رابعاً: الفئة المهنية:

الجدول (02-08): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
13%	6	محافظ حسابات
21%	9	محاسب معتمد
62%	28	استاذ جامعي
4%	2	خبير محاسبي
100%	45	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

الشكل (02-04): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة المهنية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

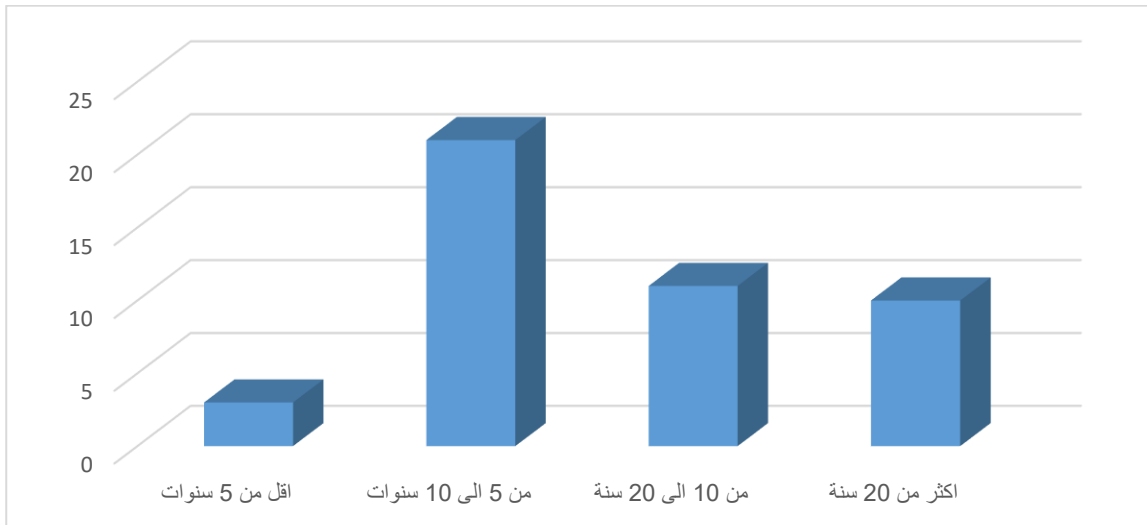
نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-07) والشكل البياني رقم (02-04) الذي يوضح الفئة المهنية للمبحوثين، أن عدد المستجوبين من فئة أستاذ جامعي حيث بلغ عددهم (28) مستجوبا أي بنسبة (62%)، وهي أكبر من نسبة المستجوبين من فئة محاسب معتمد، المقدرة عددهم (9) أي بنسبة ب(20%)، تليها نسبة (13%) من فئة محافظي الحسابات المقدر عددهم (6) أي بنسبة ب(13%)

الجدول (02-09): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
%08	3	اقل من 5 سنوات
%47	21	من 5 الى 10 سنوات
%23	11	من 10 الى 20 سنة
%22	10	اكثر من 20 سنة
%100	45	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

الشكل (02-05): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-08) والشكل البياني رقم (02-05) الذي يوضح سنوات الخبرة للمبحوثين، أن عدد المستجوبين من فئة الذين خبرتهم المهنية تتراوح بين 5 سنوات و 10 سنوات بلغ (21) مستجوبا أي بنسبة (47%)، وهي أكبر من نسبة المستجوبين الذين خبرتهم تتراوح بين 10 سنوات و 20 سنة، المقدر عددهم (11) أي بنسبة بـ(23%)، تليها نسبة (10%) للذين خبرتهم المهنية تجاوزت 20 سنة، مما يدل على جميع افراد عينة الدراسة ذو خبرة مما يساهم في تقديم إجابات صادقة وموضوعية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل إجابات العينة كما سيتم التطرق الى اختبار الفرضيات

1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

يوجد مستوى عالي من تنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

للإجابة على هذه الفرضية والتأكد من صحتها أو عدمها، قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتمثلة، والتي تقيس المحور الأول المتعلقة بتنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية

الجدول (02-10): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الأول: تنظيم مهنة التدقيق وفقا

لمعايير التدقيق الدولية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	ترتيب العبارات
1	توحيد معايير التدقيق الدولية يساعد من رفع مستوى ناجعتها من خلال سهولة تطبيقها.	2.2667	0.791	مرتفع	5
2	يساهم اتساع نطاق معايير التدقيق الدولية في إزالة العوائق داخل التكتلات الإقتصادية والإقليمية والدولية	2.6222	0.559	مرتفع	2
3	تطبيق معايير التدقيق الدولية يساهم في الشفافية والمصدقية	2.3778	0.740	مرتفع	4
4	هل ترى بأن الفائدة من تطبيق معايير دولية للتدقيق قد تحقق في ظل سوء التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق وكذا المؤسسات	2.4667	0.709	مرتفع	3
5	إن سن معايير تدقيق دولية كاف للارتقاء بمهنة التدقيق	2.6222	0.559	مرتفع	1
6	تطبيق معايير التدقيق الدولية هو من اجل تسهيل وتوضيح الغموض الذي يشوب بعض الاعمال	2.0222	0.886	متوسط	6
//	تنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية	2.4296	0.781	مرتفع	//

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبرنامج (SPSS25)

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل آراء افراد العينة حول المتعلقة بتنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، وحسب استجابات أفراد عينة الدراسة جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي قدر بـ(2.42) وانحراف

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

معياري قدر ب (0.781) حيث نلاحظ أن أكثر الفقرات موافقة لآراء أفراد العينة هي الفقرة رقم (5) المتعلقة إن سن معايير تدقيق دولية كاف للارتقاء بمهنة التدقيق بمتوسط حسابي بلغ (2.62) وانحراف معياري قدر ب (0.55) بالمقابل فإن أقل فقرة إرضاء لأفراد العينة هي الفقرة (6)، بمتوسط حسابي بلغ (2.02) وانحراف معياري قدر ب (0.78)، المتعلقة تطبيق معايير التدقيق الدولية هو من اجل تسهيل وتوضيح الغموض الذي يشوب بعض الاعمال وعليه نستنتج انه يوجد مستوى عالي من تنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية وعليه تتأكد الفرضية

2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

يوجد مستوى متوسط من توافق بيئة الاعمال الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية.

للإجابة على هذه الفرضية والتأكد من صحتها أو عدمها، قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الممثلة، والتي تقيس المحور الثاني المتعلق توافق بيئة الاعمال الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية

الجدول (02-11): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الثاني توافق بيئة الاعمال

الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	ترتيب العبارات
7	المعايير الجزائرية للتدقيق NAA تتوافق مع بيئة الأعمال في الجزائر	1.6889	0.810	متوسطة	5
8	يمكن تطبيق معايير التدقيق الدولية في الجزائر بسهولة في ظل ظروف الراهنة	1.8222	0.786	متوسطة	4
9	يحتاج المدقق ينفي الجزائر للتكوين في حالة تبني معايير التدقيق الجزائرية	1.4222	0.613	منخفضة	6
10	تختلف ممارسة التدقيق في الجزائر عن الممارسة وفق معايير الدولية للتدقيق	1.9556	0.998	متوسطة	3
11	عدم تطبيق الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق يعني احتمال عدم وملاءمتها للبيئة الاقتصادية المحلية	2.5778	0.522	مرتفعة	1
12	معايير التدقيق الجزائرية أكثر ملاءمة للواقع المحلي	2.0000	0.955	مرتفعة	2

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

				للمهنة من معايير التدقيق الدولية	
//	مرتفعة	0.78	1.91	توافق بيئة الاعمال الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية	

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبرنامج (SPSS25)

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل آراء أفراد العينة حول المتعلقة توافق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية ، وحسب استجابات أفراد عينة الدراسة جاء بمستوى متوسط بمتوسط حسابي قدر بـ(1.91) وانحراف معياري قدر بـ (0.78) حيث نلاحظ أن أكثر الفقرات موافقة لآراء أفراد العينة هي الفقرة رقم (11) المتعلقة عدم تطبيق الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق يعني احتمال عدم وملاءمتها للبيئة الاقتصادية محلية بمتوسط حسابي بلغ (2.57) وانحراف معياري قدر بـ (0.52) بالمقابل فإن أقل فقرة إرضاء لأفراد العينة هي الفقرة (9)، بمتوسط حسابي بلغ (1.42) وانحراف معياري قدر بـ (0.63)، المتعلقة يحتاج المدققين في الجزائر للتكوين في حالة تبني معايير التدقيق الجزائرية وعليه نستنتج انه يوجد مستوى متوسط من توافق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية وعليه تتأكد الفرضية

3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:"

يوجد مستوى عالي من السعي لتكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير.

للإجابة على هذه الفرضية والتأكد من صحتها أو عدمها، قامنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الممثلة، والتي تقيس المحور الثالث المتعلق تكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير

الجدول (02-12) : قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الثالث المتعلق تكيف معايير

التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	ترتيب العبارات
13	تسعي الجزائر لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال التدقيق الدولي	2.4222	.795	مرتفعة	2
14	هناك ضرورة لتكييف التدقيق في الجزائر مع الواقع الدولي	2.3333	.909	مرتفعة	5
15	هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجيد لمعايير	2.3778	.877	مرتفعة	3

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمعايير الدولية للتدقيق

التدقيق الجزائرية					
4	متوسطة	.871	2.3556	في حالة تطبيق الجزائر لمعايير التدقيق الدولية، من الأحسن تكييفها مع الواقع الجزائري	16
6	مرتفعة	.864	2.3333	تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر يستوجب تطبيقها مع الواقع الجزائري	17
1	مرتفعة	.371	2.7556	استخدم معايير التدقيق الدولية في الجزائر من اجل توضيح الغموض في بيئة الجزائري	18
//	مرتفعة	0.78	2.42	تكييف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير	

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبرنامج (SPSS25)

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل آراء افراد العينة حول المتعلقة تكييف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير، وحسب استجابات أفراد عينة الدراسة جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي قدر بـ(2.42) وانحراف معياري قدر بـ (0.78) حيث نلاحظ أن أكثر الفقرات موافقة لآراء افراد العينة هي الفقرة رقم (18) استخدم معايير التدقيق الدولية في الجزائر من اجل توضيح الغموض في بيئة الاعمال الجزائرية بمتوسط حسابي بلغ (2.75) وانحراف معياري قدر بـ (0.371) بالمقابل فإن أقل فقرة إرضاء لأفراد العينة هي الفقرة(17)، بمتوسط حسابي بلغ (2.33) وانحراف معياري قدر بـ (0.86)، المتعلقة تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر يستوجب تطبيقها مع الواقع الجزائري وعليه نستنتج ان يوجد مستوى عالي من السعي لتكييف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير وعليه تتأكد الفرضية.

خلاصة الفصل الثاني:

اشتمل هذا الفصل على الدراسة الميدانية التي قمنا بها عينة من محافظي الحسابات ومحاسبين المعتمدين وبعض الاكاديميين لتقييم فعالية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في البيئة المحاسبية الجزائرية حيث تعرفنا من خلال هذا الفصل المتعلق بتحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المحاور الواردة في الاستبيان على إدراك المبحوثين لأثر للتنظيم المعايير المحاسبية في الجزائر ومدى السعي لتكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير ،

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لموضوع تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية تم الوصول إلى أن هناك تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية في المؤسسة المدروسة.

وبعد تحليل نتائج الاستبيان توصلت الدراسة نتائج التالية

اولا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

1. يوجد مستوى عالي من تنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
2. يوجد مستوى متوسط من توافق بيئة الاعمال الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية.
3. يوجد مستوى عالي من السعي لتكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير.
4. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتنظيم مهنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية على توافق بيئة الاعمال الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية

ثالثا: التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية وبناء على نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية فانه يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات لفائدة المؤسسة تتمثل فيمايلي:

1. تطبيق مبادئ التدقيق لما لها مكانة في تحقيق الشفافية
2. يجب على المؤسسات التفعيل الدائم التدقيق ليوكب التطورات
3. تشجيع العمال على المشاركة في الدورات التدريبية وتحفيزهم على التكوين في مجال التدقيق
4. تشجع العمال ذو الإنتاجية الكبيرة وتقديم الدعم لهم لترسيخ مبادئ التدقيق العالمية.
5. تبني أساليب حديثة تساعد العامل لتقديم خدمة التدقيق في أسرع وقت وبأفضل الطرق

رابعا آفاق البحث :

- 1: دراسة تحليلية مقارنة لممارسة التدقيق في الجزائر مع الممارسة وفق المعايير التدقيق الدولية
- 2: دراسة المعايير التدقيق الدولية وأثرها على مهنة محافظ الحسابات في الجزائر
- 3: إنعكاس إنتهاج الجزائر للمعايير التدقيق الدولية على تحقيق مسعاها نحو الإنفتاح الإقتصادي

قائمة المصادر والمراجع

البحوث الجامعية

- تطورات مهنة محافظة الحسابات في الجزائر وفقا للتشريعات المتعلقة بالمهنة و اثرها على جودة المراجعة .مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص تدقيق ومراقبة التسيير . جامعة احمد دارية ادار . حمد ب . ع (2020-2021) .
- مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية .مذكرة ،نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة :جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة . أحمد ز . م (2020) .
- ص.(36-37)
- مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية . مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ومحاسبة جامعة الكدكتور يحي فارس بالمدينة :جامعة المدية . أحمد ز . م (2019-2020) . ص . (36-36)
- لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي . المجلد 01، العدد 01 ديسمبر 201، عيد ه . (2017) ص 424 .
- بيئة الاعمال و نوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاجنبي في الجزائر . جامعة مستغانم 52 p، الى 53 احمد ب . (2011).
- ثر تبني معايير التدقيق الدولية في مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر -دراسة ميدانية. اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول علي شهادة الدكتوراة(رقم الصفحة). سطيف: جامعة فرحات عباس- غير مشورة. بملولي نور الهدى. (2016/2017).
- دور معايير التدقيق الدولية ISA في حوكمة الشركات .مذكرة لنيل شهادة الماستر أكامي ،في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ومالية . بوشامة ز.(2013-2014) .
- معايير التدقيق ومدى امكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالجزائر .مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و تدقيق . جامعة الشهيد حمة لخضر الوادى ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر ، صالح م(2020) . الصفحة : 81
- 82.
- التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر .مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر 3.كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير وقسم علوم تجارية , الجزائر . مازون م .أ.(2011) .

قائمة المصادر والمراجع

- دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة التدقيق في الجزائر .مذكرة لنيل شهادة الماستر ،محاسبة ومالية) جامعة عربي بن مهدي ،ام البواقي . مرجانة ,ع .(2017). ص (ص 51)

المجلات

معيقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في فلسطين، وطرق معالجتها مقال منشور .1-38 , نشوان ,س.(2015) .

أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية في الجزائر . العدد 11:المجلد 45 , 02-2014، ص56 (46 الاخضر ,أ . ب . (2014).

تأثير عناصر بيئة الأعمال علي نظام المحاسبي .مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية p. 31، (2022, 12 31) .، 32. سعيد م.

معوقات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الإثبات في الجزائر ،دراسة إستطلاعية لمجموعة من مدققي الحسابات بولاية سطيف .مجلة الباحث الإقتصادي -المجلد / 08 العدد p. 01 2021، صفحة 312،313، 314 زينة ,ع .ا . (2021) . 12 30).

واقع تطبيق معايير التدقيق في الجزائر . العدد 1 , 2019-2021 (الي 17ص .4) رملية , ب .ي.(2019).

ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر . العدد الأول جون (211-222، 2018، ص 17-18). (30/06/2018) محمد م .م.

واقع ممارسة مهنة امراجعة في الجزائر . العدد 05 السنة 2012 (م 19-40، الصفحة .20-21 عزه ،ا.(2012) .

مدخل التدقيق من ناحية النظرية والعملية .عمان :دار وائل للنشر .

الرسمية ,ا (16) .جانفي .(2013) العدد 3 لتمامي ,هـ.(2006) .

ثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي .المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2027، 424، 436، 426، (427) العيد ,ص .هـ .(2017) .ا .

المراجع باللغة أجنبية :

BooLaky, P. O. (2016). International standards on auditing in the international. Managerial Auditing Journal, 1et 31 (17-18).

secretariat**, N. b. (21 August 2008). Practical challenges and related considerations in implementing international standards on auditing. Intergovernmental Working Group of Experts on International , 16(2-16).

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان



جامعة قاصدي مرباح ورقم _____
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



استمارة الاستبيان

حول موضوع مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص - تدقيق ومراقبة التسيير - و الموسومة بـ:
" مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية ...دراسة ميدانية"
- دراسة إستبائية لعينة من المهنيين و الأكاديميين بولاية و _____

الهاتف: (0659081870)

البريد الالكتروني:

Abdelkaderguendouz28@gmail.com

تحياتية وبعد،،،

المعلومات الشخصية

1. الاسم
(اختياري):
2. الجنس (اختياري):
3. العمر:
4. الشهادة العلمية:
5. الشهادة مهنية:
6. الوظيفة أو المهنة:
7. عدد سنوات الخبرة:
8. الهيئة أو الشركة المستخدمة:
9. المكان أو الموقع:
10. عنوان البريد الالكتروني إن وجد:

قائمة الملاحق

المحور الأول: تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	توحيد معايير التدقيق الدولية يساعد من رفع مستوى ناجعتها من خلال سهولة تطبيقها.			
2	يساهم اتساع نطاق معايير التدقيق الدولية في إزالة العوائق داخل الكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية			
3	تطبيق معايير التدقيق الدولية يساهم في الشفافية والمصدقية			
4	هل ترى بأن الفائدة من تطبيق معايير دولية للتدقيق قد تحقق في ظل سوء التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق وكذا المؤسسات			
5	إن سن معايير تدقيق دولية كاف للارتقاء بمهنة التدقيق			
6	تطبيق معايير التدقيق الدولية هو من أجل تسهيل وتوضيح الغموض الذي يشوب بعض الاعمال			

المحور الثاني: توافق بيئة الاعمال في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	المعايير الجزائرية للتدقيق NAA تتوافق مع بيئة الأعمال في الجزائر			
2	يمكن تطبيق معايير التدقيق الدولية في الجزائر بسهولة في ظل الظروف الراهنة			
3	يحتاج المدققين في الجزائر للتكوين في حالة تبني معايير التدقيق الجزائرية			
4	تختلف ممارسة التدقيق في الجزائر عن الممارسة			

قائمة الملاحق

			وفق المعايير الدولية للتدقيق
5			عدم تطبيق الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق يعني احتمال عدم ملائمتها للبيئة الاقتصادية المحلية
6			معايير التدقيق الجزائرية أكثر ملاءمة للواقع المحلي للمهنة من معايير التدقيق الدولية

المحور الثالث: تكيف معايير التدقيق الجزائرية للتعديل والتطوير

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تسعي الجزائر لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال التدقيق الدولي			
2	هناك ضرورة لتكييف التدقيق في الجزائر مع الواقع الدولي			
3	هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجيد لمعايير التدقيق الجزائرية			
4	في حالة تطبيق الجزائر لمعايير التدقيق الدولية ، من الأحسن تكييفها مع الواقع الجزائري			
5	تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر يستوجب تطبيقها مع الواقع الجزائري			
6	استخدم معايير التدقيق الدولية في الجزائر من أجل توضيح الغموض في بيئة الجزائري			

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	45	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	45	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.735	18

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	40	88.9	88.9	88.9
	انثى	5	11.1	11.1	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 30 اقل من	9	20.0	20.0	20.0
	سنة 40 الى 30 من	11	24.4	24.4	44.4
	سنة 50 الى 40 من	15	33.3	33.3	77.8
	سنة 50 اكثر من	10	22.2	22.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الشهادة العلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانسكلاسيك	11	24.4	24.4	24.4
	ماجستير	19	42.2	42.2	66.7
	دكتوراة	15	33.3	33.3	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

قائمة الملاحق

الوظيفة أو المهنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محافظ حسابات	6	13.3	13.3	13.3
محاسب معتمد	9	20.0	20.0	33.3
استاذ جامعي	28	62.2	62.2	95.6
موظف	2	4.4	4.4	100.0
Total	45	100.0	100.0	

عدد سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 5 اقل من	3	6.7	6.7	6.7
سنوات 10 الى 5 من	21	46.7	46.7	53.3
سنة 20 الى 10 من	11	24.4	24.4	77.8
سنة 20 اكثر من	10	22.2	22.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Variance
توحيد معايير التدقيق الدولية ليسا عدم رفع مستوي بنجاحا عتاهما من خلال السهول لتطبيقها	45	2.2667	.791
يساهم اتساع نطاق معايير التدقيق الدولية في ايز الةا لعود اخلالات تكتلاتا لإقتصادي والإقليمي والولية	45	2.6222	.559
تطبيق معايير التدقيق الدولية ليسا همفيا لشفافية وال مصداقية	45	2.3778	.740
هل تر بيان الفائدة من تطبيق معايير دولية للتدقيق قدت حقيقة لظسوء التنظيم الداخلي علم مستوي مكاتب التدقيق وكذا المؤسسات	45	2.4667	.709
إنس معايير تدقيق دولية كالألار تقا بهمة التدقيق ق	45	2.6222	.559
تطبيق معايير التدقيق الدولية هو من اجل تسهيل وتو ضي حال عموضا الذي يشو ببعض الاعمال	45	2.0222	.886

قائمة الملاحق

NAA المعايير الجزئية للتدقيق تتوافق مع بيئة الأعمال الجزئية	45	1.6889	.810
يمكن تطبيق معايير التدقيق الدولية في الجزئية الجزئية ولتقيظ لظروف الراهنة	45	1.8222	.786
يحتاج المدققين في الجزئية الجزئية للتكوير في حالة التقييم ير التدقيق الجزئية	45	1.4222	.613
تختلف ممارسة التدقيق في الجزئية الجزئية عن الممارسات قالمعايير الدولية للتدقيق	45	1.9556	.998
عدم تطبيق الجزئية الجزئية للمعايير الدولية للتدقيق حتمال عدم ملائمتها للبيئة الاقتصادية المحلية	45	2.5778	.522
معايير التدقيق الجزئية أكثر ملاءمة للعالم حالي المهنة من معايير التدقيق الدولية	45	2.0000	.955
تسعى الجزئية الجزئية لتطور اتاحاصلة في مجال لالتدقيق الدولي	45	2.4222	.795
هناك ضرور ة لتكييف التدقيق في الجزئية الجزئية لدولي	45	2.3333	.909
هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجيد لمعايير التد قي في الجزئية الجزئية	45	2.3778	.877
في حالة تطبيق الجزئية الجزئية لمعايير التدقيق الدولية، من الأحسن تكييفها مع عالم الأعمال الجزئية	45	2.3556	.871
تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزئية الجزئية تطبيقها مع عالم الأعمال الجزئية	45	2.3333	.864
استخدم معايير التدقيق الدولية في الجزئية الجزئية توضيح الغموض في بيئة الجزئية الجزئية	45	2.7556	.371
Valid N (listwise)	45		

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الأول_البعد ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: الثاني_البعد

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.056 ^a	.003	.020	.74455

قائمة الملاحق

a. Predictors: (Constant), الاول_البعد

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.074	1	.074	.133	.717 ^b
	Residual	23.837	43	.554		
	Total	23.911	44			

a. Dependent Variable: الثاني_البعد

b. Predictors: (Constant), الاول_البعد

الفهرس

رقم	البيان
	الإهداء
	الشكر
IV	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتدقيق
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تبني معايير التدقيق الدولية
3	المطلب الأول: صدور المعايير الدولية للتدقيق
3	الفرع الأول: نشأة المعايير الدولية للتدقيق.
4	الفرع الثاني: التطور التاريخي للمعايير التدقيق الدولية
4	الفرع الثالث: الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الدولية
4	الفرع الرابع: أساليب تبني المعايير الدولية للتدقيق والانتقادات الموجهة لها.
5	المطلب الثاني: طبيعة البيئة الدولية للتدقيق
5	الفرع الأول: الطلب على التدقيق في البيئة الأعمال
6	الفرع الثاني: مكاتب التدقيق الدولية
6	الفرع الثالث: بيئة الأعمال.
6	الفرع الرابع مكونات بيئة الأعمال
7	المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية
7	الفرع الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر
8	الفرع الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر.
12	الفرع الثالث: مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية:

قائمة الملاحق

13	الفرع الرابع: معوقات بيئة الاعمال الجزائرية والية إصلاحها.
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14	المطلب الاول: الدراسات السابقة
17	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
18	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
21	خلاصة الفصل الاول
22	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: الطريقة والادوات
24	المطلب الأول: منهج الدراسة
24	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها
24	الفرع الأول: تقديم مجتمع وعينة الدراسة
24	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة
25	المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة
25	الفرع الأول: أداة بناء الدراسة
26	الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية
27	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
27	المطلب الاول: خصائص عينة الدراسة
30	المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
38	خلاصة الفصل الثاني
39	الخاتمة
41	المراجع
44	الملاحق
	الفهرس